دراسة نقدية لواقع ل م د في الجزائر

A Critical Study of the Reality of LMD in Algeria

د.شيخي رشيد* / جامعة البليدة 2 لونيسي علي

تاريخ الارسال: 2018/01/27 تاريخ القبول: 2018/11/20 تاريخ النشر: 2019/01/16

وسنحاول من خلال هذه المقالة الكشف عن طبيعة هذا النظام الجديد (ل م د) والسياسات التربوية التعليمية المنتهجة في عملية التقييم، ومعرفة مدى استجابته، ومساهمته في حل المشكلات التي تعاني منها الجامعة الجزائرية ومسايرتها لعجلة التنمية، وفق ما يعرفه العالم من مستجدات ومتطلبات، وما يعرفه المجتمع الجزائري من تحولات وخصوصيات تجعله ينسجم مع هذا النظام.

كلمات مفتاحية: ل م د ، نظام، التربية، الجودة، التكوين

Abstract :

It is noticed that the traditional or classical educational system adopted by the Algerian universities has become inefficient. This is caused by the important changes in local and international communities under the influence of information globalization. Consequently, incapacity toward the socioeconomic demands pushed the decision makers to look for successful experiences with other educational systems around the world. As an attempt to improve the performance of Algerian universities and part of the national reforms in higher education the LMD system was adopted.

Key words :L M D system , socio economic needs , Educational unit , Cell quality , Socio cultural reality , Higher education reform .

مقدمة*

يعد نظام ل م د من أبرز أنظمة التعليم العالي التي عرفت انتشـــارا واســـعا، انطلاقا من الدول الأنجلو سـكسـونية حيث نشـأ فيها ليشـتهر فيما بعد في الدول الأوربية التي سـعت من خلاله إلى خلق فضـاء أوربي موحد يســـمح بحركية أكثر للطلبة والأكاديميين فيما بينهم، وقد ســـعت دول أخرى للعمل به، ومن بينها الجزائر، لما حققه هذا النظام من ايجابيات في الدول الأوربية، هذا من جهة وما يربطها من مصـــالح مع هذه الدول من جهة أخرى.

وسـنحاول من خلال هذه المقالة الكشـف عن طبيعة هذا النظام الجديد (ل م د) والسـياسـات التربوية التعليمية المنتهجة في عملية التقييم، ومعرفة مدى استجابته، ومساهمته في حل المشكلات التي تعاني منها

* - أستاذ محاضر بقسم العلوم الاجتماعية، وعضو مخبر الجريمة بين الثقافة والتمثلات الاجتماعية له العديد من الأعمال في شكل مقالات منها العنف الممارس على الطفل في الأسرة، عنف فرنيسا باتجاه الجزائر بين وأثره على حياتهم الفكرية والاجتماعية، ومطبوعات علمية حول: علم العقاب، نظام السجون في الجزائر.

ISSN: 2253 – 0592/ الإيداع القانوني: 2751 – 2012 صنف (ج)

الجامعة الجزائرية ومسـايرتها لعجلة التنمية، وفق ما يعرفه العالم من مسـتجدات ومتطلبات، وما يعرفه المجتمع الجزائري من تحولات وخصوصيات تجعله ينسجم مع هذا النظام.

- الإشكالية:

نظرا للتحولات والتغيرات الاقتصـادية، الاجتماعية، السـياسـية العلمية والتكنولوجية، التي طرأت على المسـتوى الدولي بشـكل عام والعربي بشـكل خاص ومنها الجزائر، أدركت معظم الدول التداخل الكبير الموجود بين التعليم العالي والبحث العلمي من جهة، والتنمية الاقتصادية من جهة أخرى، واستدعى ذلك تحولا كبيرا في رسـالة التعليم العالي، حيث أصـبح مطلوبا منه مواكبة هذه المسـتجدات ومواجهة تحديات العولمة ، فقد بات مطلوبا من الجامعات المساهمة في حل المشكلات اليومية للمحيط السوسي واقتصادي، بما تحتويه من مصـادر الطاقة البشـرية المميزة علميا، والقادرة على التفاعل ايجابيا مع جميع التغيرات، وبذلك أصـبح العنصـر البشـري أداة فعالة للتغيير والتنمية الشـاملة ، لهذا فقد أخذت دول العالم المتقدمة والنامية تفحص أنظمتها التعليمية بحثا عن مواقع الخلل والاضطراب، فقامت بإصـلاح أنظمتها التعليمية والذي عرف بمصـطلح نظام ل م د، وهو عبارة عن هيكل تعليمي مسـتوحى من الدول الأنجلو سكسونية ومعمول به في كل دول أوربا وأمريكا وغيرها من الدول التي تبنته.

ولمواجهة ضـغوطات وتحديات العولمة والانفجار المعرفي تبنت الجزائر هذا النظام، وشـرعت بعض الجامعات في تطبيقه ابتداء من سنة 2004، وذلك بعد سلسلة من اللقاءات تضمنت جملة من الأهداف والإجراءات والسـياسـات على مختلف المسـتويات، وبعد ذلك تم تعميمه على مسـتوى مختلف الجامعات الجزائرية، وذلك بهدف توحيد الشـهادات والدرجات العلمية، ولكن هل نجحت الجامعة الجزائرية في تطبيق نظام ل م د ؟ وهل حققت الأهداف المنتظرة من هذا النظام؟

وإذا كان لا، فما هي العقبات التي أعاقت هذا النظام؟ وما هي التحديات التي تنتظر وزارة التعليم العالي والجامعات على السواء؟ وهذا ما سنسعى إلى الإجابة عنه.

2-أهداف نظام ل م د :

- تحسين نوعية التكوين الجامعي.

اقتراح مسارات تكوينية متنوّعة - - توافق نظام التكوين العالي مع باقي الأنظمة التكوينية في العالم.

وتكييفها مع الحاجيات الاقتصادية.

- تسهيل حركية الطّلبة وتوجيههم.

- تثمين العمل الذاتي للطّلبة.

- تنصيب إجراءات لمرافقة الطّلبة في أعمالهم.

ISSN: 2253 – 0592/ الإيداع القانوني: 2751 – 2012 صنف (ج)

- تثمين المكتسبات وتسهيل تحويلها.
- فتح الجامعة والتكوين على العالم الخارجي.
- تثمين العمل الشخصي للطلبة، وتقوية المراقبة المستمرة للمعارف بغية تحقيق تكوين نوعي .
- تقليص مدة التكوين العالي التي يفرضها هذا النظام ستجعل منه تكويننا مستمر اومرنا، لذلك ينبغي تعزيز وتقوية استعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال في مجال التعليم العالي.
-توفير تكوين نوعي لمسايرة التطور الحاصل في المجالات الأخرى من خلال تحقيق استقلالية المؤسسات الجامعية.
-حل بعض المشاكل التي يتخبط فيها التعليم الجامعي، كالرسوب والبقاء مدة طويلة في الجامعة.
- جعل التعليم العالي قادرا على مجابهة التحديات التي فرضها التطور غير المسبوق للتكنولوجيات وظاهرة عولمة الاقتصاد.

وهذه الأهداف تصب كلها في تنمية البلاد علميا واقتصاديا واجتماعية وثقافيا وسياسيا.

3- التعريف بنظام ل م د :

يقوم نظام ل م د على هيكلة جديدة مؤسّسة حول ثلاث شهادات هي الليسانس، الماستر والدّكتوراه.

الليسانس: بعد حصوله على البكالوريا، يسجّل الطّالب نفسه في

مسار تكويني يؤهله للحصول على شهادة الليسانس أكاديمية (التي سمح للطّالب بالتدرج الأكاديمي: اللسانس، ماستر ودّكتوراه)، أو مهنية (التي تسمح للطّالب بالدّخول المباشر إلى عالم الشغل ويكون على مستوى الليسانس والماستر فقط)، وهو عبارة عن (بكالوريا + ستة 06 سداسيات دراسة)، ويتطلّب الحصول على 180 رصيدا (أي 30 رصيدا في كل سداسي).

والتكوين في هذا الطور يكون عبر مراحل ثلاث، ونأخذ العلوم الاجتماعية كنموذج للتوضيح، فالمرحلة الأولى تشمل على التكوين القاعدي الأولي، ويسمى بميدان العلوم الاجتماعية ومدته سنة وهو تعليم مشترك، ثم ينتقل الطلبة إلى المرحلة الثانية، ويختارون شعبة من الشعب التي يحتوي علها القسم، مثل شعبة علم الاجتماع، شعبة علم النفس أو شعبة علوم التربية .....إلخ وهو تعليم كذلك مشترك لكل الشعب أي تكوين قاعدي ومدته كذلك سنة أما السنة الثالثة وهي المرحلة الأخيرة من التكوين فهي سنة للتخصص كأن يختار الطالب علم النفس العيادي من الشعبة التي ينتمي إليها.

ما يمكن أن نستخلصه من هذا التكوين هو أن الطالب يأخـــذ شهادة الليسانس في تخصص ما، وهو غير مكون فيه بطريقة جيدة، لأن سنة واحدة لا تكفي لتكوين طبيب نفساني مثلا، إذا استثنينا السنة الأولى والثانية اللتين تشكلان التكوين القاعدي المشترك، وهذا ما يعاب على نظام ل م د في بلدنا ويعتبر من سلبياته.

0592 – 2253 :ISSN/ الإيداع القانوني: 2751 – 2012 صنف (ج)

الماستر: وهي شهادة من المستوى الثاني للتعليم العالي، تعادل أربع 04 سداسيات دراسة، وتكون إمّا أكاديمية أو مهنية، وتتطلّب الحصول على 120 رصيدا.

وتدوم هذه المرحلة التكوينية سنتين، ويسمح لكل طالب حاصل على شهادة اللسانس فرع أكاديمي، تتوفر فيه شروط الالتحاق كما يمكن مشاركة الحائزين على شهادة ليسانس فرع مهني، وذلك بعد ممارسة مهنة لمدة ثلاث سنوات مثل سلك الشبه طبي.

الدّكتوراه:شهادة من المستوى الثالث وتعادل ست 06 سداسيات دراسة وبحث، ويتمّ الحصول عليها بتقديم عمل بحثي يدوم ثلاث سنوات أو أربع، وقبول الطلبة في مرحلة الدكتوراه يكون بعد حصولهم على شهادة الماستر وإبداء الرغبة في الترشح، والنجاح في المسابقة، وتمثل هذه الأخيرة نسبة 75 %،والنسبة المتبقية والمقدرة بـ 25% تمثل ملف الطالب في مرحلة الماستر (معدل السنة النظرية والمذكرة والتربصات والملتقيات) ، هذا بالنسبة للسنة الجامعية 2015 / 2016والسنوات التي سبقتها، أما المواسم الجامعية التي تلتها، يكون قبول الطلبة في هذا الطور بعد نجاحهم في المسابقة، والتي تشكل نسبة 100 %، أي دون معدل دراسة الملف.

4-التعريف ببعض المصطلحات البيداغوجية:

4-1-الوحدة الدّراسية:

الدّروس في نظام ل.م.د منظّمة في شكل وحدات دراسية ، ووحدة

الدّراسة هي عبارة عن مجموع المواد المختارة بناء على انسجامها وتتمثل في:

- **الوحدة الأساسية:** مطابقة للدراسة الواجب على كل الطالبة متابعتها، واكتساب التصديق عليها، وهي تجمع المواد الأساسية لتخصّص معيّن.

- **الوحدة المنهجية:** التي تمكن الطالب من اكتساب الذاتية في العمل، أي تجمع المواد التقنية التي تساعد على إجراء الدراسات الميدانية، مثل منهجية البحث، الإحصاء.

- **الوحدات الاستكشافية:** التي تساعد الطّالب على اكتشاف موادّ تعليمية في تخصّصات أخرى، وتسهم في توسيع ثقافته ومعارفه الجامعية، وتيسر له الانتقال من مسار تعلمي إلى أخر، بعبارة أخرى هي التي تمكن من التعمق، التوجيه، المعابر، التمهين.

-**الوحدات الاستعراضية أو الأفقية**: التي تجمع موادّ في اللغات الحيّة والإعلام الآلي والتكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتّصال...) وتساعد الطّالب على اكتساب ثقافة عامّة وتقنيات منهجية جديدة.

4-2- الرصيد:

"هو وحدة التعليم أو المادة أو المواد المكونة لها، تقدر بالأرصدة، والرصيد يمثل عبئا من العمل (دروس، تربصات، مذكرة تخرج وعمل فردي)، والرصيد يساوي حجم ساعي يتراوح ما بين 20 و25 في السداسي،

0592 – 2253 :ISSN/ الإيداع القانوني: 2751 – 2012 صنف (ج)

ويشمل ساعات التعليم المقدم للطالب في كل أنماط التعليم، وساعات عمل الطالب الذاتية"[1]،ويتضمن كل سداسي 30 رصيدا .

ولكي يحصل الطالب على شهادة الليسانس، يجب حصوله على 180 رصيدا، و120 رصيدا للحصول على شهادة الماستر، أما شهادة الدكتوراه يحصل عليها الطالب بعد 6 سداسيات من الدراسة والبحث.

3-4- خصائص الرصيد[2] :

- "الأرصدة قابلة للترصيد، يعني أن كل تصديق على وحدة تعليمة أو مادة يترتب عليها اكتساب نهائي للأرصدة المطابقة.

- الأرصدة قابلة للتحويل، يعني أن للطالب الحاصل عليها أن يستعملها في مسار تكوين أخر، (شريطة قبول ذلك من طرف فرقة التكوين المستقبلة)".

5- أهم مميزات هذا النظام :

- نظام تعليم سداسي يضم وحدات تعليم أساسية ووحدات تعليم اكتشافيه ووحدات تعليم مشتركة ووحدات تعليم للتخصص.

- وحدات التعليم قابلة للاكتساب وقابلة للتحويل.

- يعتمد الترجيح على طبيعة الاختبارات وعلى أنماط المراقبة المعتمدة.

- نظام الانتقال سنوي.

- تنظم مجالات التكوين مجموعة من الفروع والتخصصات والشعب في شكل مسالك تكوين نموذجي مع إمكانية العبور بين المسالك.

6- عقبات وتحديات إصلاح التعليم العالي في الجزائر(نظام ل م د):

المتمعن في نظام ل م د يرى أنه نظام يسمح بتكوين جامعي يتسم بالحيوية والحداثة، يلبي حاجيات كل من المحيط الاقتصادي والاجتماعي متفتح عليهما، غير أن نجاح أي نظام مرهون بتقبله من طرف الفاعلين بتطبيقه، ومدى انسجامه مع متطلبات مقتضيات السوق الاقتصادية والمحيط الاجتماعي، ومن ثم توفير كل الظروف المادية والبشرية لإنجاحه، وهذا ما يعاب على تطبيق نظام ل م د في بلدنا، وساهمت عدة عوامل في عرقلته نذكر الأتي:

[1] - وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، **الدليل العلمي لتطبيق ومتابعة ل م د**، جوان 2011 ص 14

[2] - المرجع نفسه، ص 14

ISSN: 2253 – 0592/ الإيداع القانوني: 2751 – 2012 صنف (ج)

6- 1- تحديات الو اقع الثقافي الجز ائري :

نظام ل م د ليس نظاما عربيا ولا جزائريا، وإنما هو نظام أوربي فصل على أساس البيئة الغربية بكل مكوناتها، أوريد له أن يكون علاجا للمشاكل والتحديات التي يواجهها التعليم العالي، ثم تبنته العديد من البلدان، منها الجزائر، بداية من الموسم الجامعي 2004/ 2005، وبعد ما كنا نستورد كل ما هو اقتصادي، تم استيراد هذه المرة منها جو نظام تعليمي، دون أن نهيئ له الأرضية

الخصبة، لأنه في الأساس ولد في بيئة تختلف ثقافيا واجتماعيا واقتصاديا وسياسيا عن بيئتيا، ولهذا السبب لم يكتب له النجاح التام، وخير دليل على ذلك ما زلنا في مرحلة المخاض، ولم نشهد الاستقرار لهذا النظام في مراحله الثلاثة (ليسانس، ماستر، دكتوراه) سواء من حيث الميدان " الجذع المشترك"، المقاييس، التخصصات أو حتى شروط الإلحاق بالماستر والدكتوراه، بالرغم من مرور 13 سنة من بدء العمل بهذا النظام.

6- 2- تحديات الو اقع الاجتماعي والاقتصادي :

"من بين الأفكار التي دفعت المجتمعات الأوربية لابتكار هذا النظام فكرة التناغم بين مخرجات التعليم والمحيط السوسي واقتصادي"[1]، بحيث عملت هذه الدول على تعزيز المناهج التعليمية، من خلال ربطها بالواقع المؤسساتي، على خلاف الدول العربية، وعلى رأسها الجزائر، التي يوجد بها شرخ كبير بين المناهج التعليمية والواقع المؤسساتي، وهذا يتجلى من خلال تقريبا كل عروض التكوين إن لم نقل كلها التي لا تظم أي شريك اقتصادي، وهذا سواء في مرحلة الليسانس أو الماستر، فالشريك الاقتصادي

يلعب دورا كبيرا في نظام ل م د، سواء في مرحلة التكوين أو التوظيف، لأن فلسفة نظام ل م د تقرب التكوين الأساسي من سوق الشغل، وهذا الأخير في بلدنا ضعيف سواء في القطاع الخاص أو العام.

لذلك وجب على كل الجامعات الوطنية الاستثمار في المعرفة العلمية في المجالات المختلفة، سواء في الزراعة، الصناعة، التجارة، أو القطاع الخدماتي، ولن يكون هذا إلا بإقامة شراكة حقيقية بينها وبين المؤسسات الاقتصادية على مختلف أنواعها، ولابد كذلك من وجود آليات من طرف الجهات الوصية (الحكومة) تشجع المؤسسات الاقتصادية على الخوض في العملية التعليميـة

واحتضان خريجي الجامعات، كما هو الشأن في الدول التي تبنينا إصلاحاتها.

6- 3- تعميم نظام ل م د قبل التحضيرله:

لا بد على كل تغيير جذري أو إصلاح يراد له النجاح أن يمر على مرحلة انتقالية تمهيدية، يتم فيها تهيئة الظروف المناسبة له، ونحن في الجزائر لم نعمل على ذلك، حيث لم نهيئ الأرضية لنظام ل م د في كل المجلات،

[1] -_ تاريخ التصفح نوفمبر 2015 1www. Ulum .nl- عن موقع .

ISSN: 2253 – 0592/ الإيداع القانوني: 2751 – 2012 صنف (ج)

وفي هذا الصدد يقول " محمد منير " "بعد إعداد أي عمل لا بد من إخضاعه للنقد والتقييم من طرف المعنيين به حتى يسهل تبن يهو نجاحه"[11] ، في حين أن الدول الأوربية التي تأسس عندها هذا النظام عملت على[2]:

- "تشكيل لجنة عليا مهمتها الإعداد الجيد للنظام الجديد، وتتألف من الكونفدرالية الأوربية لرؤساء الجامعات والجمعية الأوربية للجامعات والهيئة الأوربية، إضافة إلى مؤسسات أخرى متخصصة لها صبغة استشارية ضمن هذه اللجنة.

- إقامة دورات وندوات حول النظام الجديد سميت بـ " دورات بولونيا" عبر كامل تراب كل دولة أوربية، تم من خلالها التحدث إلى الأكاديميين والمختصين للتعريف بالنظام الجديد ونوعية العقبات التي قد تواجهها وسبل تذليلها، ونحن في الجامعات الجزائرية لا يزال الأساتذة الجامعيون والطلبة والإداريون يجهلون أبجديات نظام ل م د، بسبب قلة التواصل والإعلام، بالرغم من مرور 13 سنة من بدء العمل بهذا النظام.

- تنظيم لقاءات مخصصة مع الطلاب للتعرف على أرائهم وهو اجسهم اتجاه هذا التغيير المرتقب.

- مراجعة شاملة لكل ما تحقق خلال الاجتماعات الدورية لوزراء التعليم العالي، حيث تتم المصادقة على ما أنجز، والتوصية بما ينبغي فعله مع تحديد واضح للأولويات.

- قامت كل دولة بتنظيم اجتماعات مكثفة لإعداد إستراتيجية وطنية للتطبيق، مستعينة بكل مكونات المجتمع الفعالة.

- قامت كل مؤسسة تعليمية باجتماعات دورية من أجل إعادة صياغة

المقررات لكل الدروس، ومختلف التخصصات، وتكييفها بما يتمشى مع أهداف نظام بولونيا، إضافة إلى إعداد المرحلة الانتقالية".

وعليه قامت الدول الأوربية بالتحضير النفسي والإعلامي لجميع المعنيين بعملية الإصلاح والتعليم، قبل إقدامها على تطبيق نظام ل م د الذي فصلته على مقاسها، إضافة إلى توفير الإمكانيات المادية والبشرية الهائلة التي أسهمت بدورها في إنجاح عملية الإصلاح للتعليمي.

أما بالنسبة للجزائر، فقد طبق هذا النظام لأول مرة في عشرة جامعات نموذجية للـموسم الجامعي 2004 / 2005، ليعمم على 29 مؤسسة جامعية في الموسم 2005 / 2006، غير أن قصر المرحلة التجريبية التي لم تتعد موسم جامعي واحد (2004 / 2005) ، والسرعة في التعميم قبل التقييم أدى إلى هزات ارتجالية في العملية التعليمية ككل، مما أثر على تكوين الطلبة، خاصة في السنوات الأولى من العمل بهذا النظام، ورأى

[1] - محمد منير مرسي، **الإصلاح والتجديد التربوي**، العصر الحديث، عالم الكتاب، القاهرة، 1999، ص 37

- تاريخ التصفح نوفمبر www.echouroukonline.com2016 1- عن موقع .

0592 – 2253 :ISSN/ الإيداع القانوني: 2751 – 2012 صنف (ج)

جل الأساتـــذة والخبراء والطلبة في بداية الأمر أن الانتقال من النظام الكلاسيكي إلى نظام ل م د كان متسرعا، دون تحضير نفسي ومادي وإعلامي جيد ، لأن طبيعة النظام الجديد يتطلب هياكل وتجهيزات وتمويلا يفوق ما كان في النظام القديم، فمثلا الأهداف التعليمية للنظام الجديد تتطلب تقليص عدد الطلبة في الفوج والمجموعات، والتركيز على البحوث والأعمال التطبيقية، وهذا كله يتطلب مزيدا من الهياكل والتجهيزات .

ورغم المجهود المبذول من طرف الدولة في تشييد جامعات جديدة، تبقى قليلة بسبب التزايد الهائل في عدد الطلبة، "حيث تجاوز عددهم 1,5 مليون في الموسم الجامعي 2012 / 2013 "[1]، وهو رقم كبير لا تتجاوز عتبته في أوربا سوى ست دول هي ألمانيا، فرنسا روسيا، إيطاليا، وتركيا.

وينبغي التنبه، هنا، إلى أن العجز المادي لا يقتصر على هياكل الإيواء والتعليم، بل يتجاوزه إلى قلة الهياكل ومراكز البحث التي يطلبها التعليم العالي عامة والنظام الجديد خاصة، وفي هذا الصدد نجد المراكز المخصصة للبحث قليلة جدا، ضف إلى ذلك أن المراكز الموجودة لم تتوفر على إمكانيات البحث بالطريقة العصرية.

وبما أن الجزائر قد تبنت نظاما تعليميا أوروبيا، من حقنا المقارنة بينها وبين تلك الدول من حيث الإنفاق على التعليم العالي، وهذا حتى تتجلى لنا التحديات المادية التي تواجه نظام ل م د في بلدنا بصورة واضحة، وفي مقدمة هذه الدول فرنسا، بحكم العلاقة الخاصة التي تربطنا بها، حيث خصصت "هذه الأخيرة " 180 مليار دولار للتعليم العالي وهذا يعني أن 20 % من ميزانية الدولة مخصصة للتعليم العالي، كما خصصت 33,4 مليار يورو للأنشطة البحثية، أما الدول الإسكندنافية، والتي تعتبر معقل نظام ل م د، والتي تضم الدنيمارك، النرويج، السويد، فنلندا، وأيسلندا توجه ما قيمته 30% من ميزانية الدولة لقطاع التعليم بما يعادل 132 مليار دولار، في حين الجزائر سنة 2008م خصصت 1,86 مليار دولار للتعليم العالي"[2].

وما يمكن قوله في هذا الصدد هو أن قلة الإنفاق على التعلم العالي في الجزائر يمكن رده إلى عدة أسباب منها: قلة الوعي لدى الحكومة بأهمية الاستثمار في التعلم والبحث والمورد البشري، والاهتمام بسياسة الكم على النوع، وعجز الجامعة عن إيجاد مورد مادي دون ميزانية الدولة.

كذلك من بين الأسباب التي أعاقت نجاح نظام ل م د في بلدنا هو كثرة الطلبة مقارنة بالنقص الفادح في المؤسسات والهياكل القاعدية، حيث نلاحظ تناقضا بين فلسفة نظام ل م د المبنية على تقليص عدد

1- تاريخ التصفح فيفري 2017 www.mesrs.dz 1- موقع وزارة التعليم العالي بالجزائر
2- تاريخ التصفح سبتمبر 2017 . www.ahewar.org 1- عن موقع

ISSN: 2253 – 0592/ الإيداع القانوني: 2751 – 2012 صنف (ج)

الطلبة في المجموعة والفوج (المعدل العالمي 15 طالب) والهياكل القاعدية، فمثلا في بعض الكليات كاللغات والحقوق يزيد الفوج عن 60 طالبا، وهذا بسبب قلة التأطير والهياكل البيداغوجية

يوجد كذلك عامل مهم في فلسفة نظام ل م د لم يكن له وجود في جامعاتنا، ألا وهو المرافقة الشخصية للطالب أو ما يعرف بالوصاية، وهذه الأخيرة غير مفعلة في كل جامعات الوطـن، بسبب كثرة الطلبة وقلت التأطير، وعدم إعطائها أهمية كبيرة، في حين أعطتها الدول الأوربية أهمية بالغة لنتائجها الباهرة، بحيث يقوم الوصي على مساعدة الطلبة الذين يشرف عليهم (العدد لا يزيد عن ثمان طلبة) في كل ما يتعلق بالوسط الجامعي، مما يسهل عليهم عملية الاندماج، بل حتى يساعدهم في حل المشاكل الخاصة بهم، نفسية كانت أم اجتماعية ، كذلك من بين المشاكل التي نجمت عن كثرة عدد الطلبة عدم القدرة على العمل بالمراقبة المستمرة في الأعمال الموجهة والتطبيقية، وهذه الأخيرة تعتبر كذلك ركنا أساسيا في فلسفة نظام ل م د .

6- 4- تحديات الوقت :

من بين التحديات التي تواجه إصلاح التعليم العالي ونجاح نظام ل م د، طول فترة الامتحانات وكثافة البرامج التعليمية، وكذا كثرة الإضرابات من قبل الطلبة أو الأساتذة التي تعيق كل موسم جامعي، كل هذه العوامل وقفت حاجزا أمام إتمام الحجم الساعي للسداسي، والمحصور بين 14 إلى 16 أسبوع، وهذا ما أثر على التكوين الجيد للطلبة، لا سيما إذا علمنا أن مدة التكوين في أي تخصص هي سنة واحدة، وهي السنة الثالثة من الطور الأول، والسؤال الذي يطرح نفسه في هذا الصدد هو هل يمكن القول أنه لـدينا طلبة متخصصون في علم الاجتماع التربوي أو علم النفس العيادي؟ وهم يدرسون تقريبا 7 أو 8 أسابيع في كل سداسي، بسبب المشاكل سابقة الذكر، ضف إلى ذلك سنة واحدة مخصصة للتخصص، وما قلناه عن علم الاجتماع التربوي وعلم النفس العيادي ينطبق على بقية التخصصات الأخرى المتواجدة على مستوى كل كلية.

7- تقييم نظام LMD :

7- 1- التعليم من حيث الو اقع :

- استمرار التدريس بنفس الطرق المنتهجة في النظام الكلاسيكي، رغم الاختلاف الواسع بين النظامين في المخرجات التعليمية.

- الاعتماد على الجانب النظري بنسبة 90 % في نقل المعارف والمعلومات، في حين أن فلسفة نظام "ل م د " تقرب الطالب من المحيط السوسي واقتصادي.

- لا يزال الأستاذ هو محور العملية التعليمية، في حين أن النظام الجديد يفترض أن يسهم الطالب في إنتاج المعرفة.

0592 – 2253 :ISSN/ الإيداع القانوني: 2751 – 2012 صنف (ج)

- كثافة العمل البيداغوجي بالنسبة للسنة الثانية ماستر والمتكونة من سداسي للدراسة والملتقيات والتربصات والمذكرة، وهذا ما أثر على جودة مذكرات نهاية التخرج.
- إعادة النظر في الحجم الساعي لأغلبية المشاريع، حتى يسمح للطالب بالبحث والخرجات الميدانية.
- هناك بعض المشاريع منذ أن وضعت لم تراجع ولم يعد النظر فيها، خاصة في مرحلة الماستر.
- التقليص من عدد المقاييس المدرسة، حيث لا تزيد عن سبعة، مما
يعطي للطالب وقتا كافيا للبحث وإجراء التربصات الميدانية، وذلك بفضل تفعيل الشريك الاجتماعي والاقتصادي.
- عدم تطبيق معايير تقيم المكتسبات المعرفية المنصوص عنها في بطاقة المتابعة
- غياب تام للشريك الاجتماعي والاقتصادي في العملية التعليمية " في عروض التكوين"، ونقص فعاليتهما في العملية التعليمية، مع العلم أن فلسفة نظام ل م د قائمة على هذا الأساس، بمعنى الشريك الاقتصادي يسهم في تكوين الطلبة ويحتضنهم بعد التخرجز.
- الانتقال من الطور الأول إلى الثاني، أي من الليسانس إلى الماستر انتقالا عشوائيا وهنا غلب الكم على النوع، وهذا لا يخدم العملية التعليمية، وهذه الظاهرة تؤدي بدورها إلى وجود بطالة من نوع أخر.
- وجود صعوبة في إجراء التربصات الميدانية بالنسبة للطلبة، أي عدم توفر مكان إجرائها فهذه التربصات لها أهمية كبيرة في تزويد الطالب بالمعارف العلمية، وتمكينه من تطبيق ما تعلمه في المحاضرات والأعمال الموجهة، وهـذا بسبب غياب الشريك
الاجتماعي والاقتصادي إضافة إلى نقص التأطير وغياب آليات تحفيز المؤطرين للتكفل الجدي بالتربصات.
- الأغلبية الساحقة للمشاريع أكاديمية سواء في مرحلة الليسانس أو الماستر professionel، أي غياب ليسانس وماستر عملي.
- ضبط شروط الالتحاق بالماستر، والابتعاد عن الارتجالية والعفوية في قبول ملفات الطلبة في مرحلة المرحلة.
-انتقال الطلبة من سنة تعليمية إلى أخرى بديون أسهم في إضعاف العملية التعليمية، فالطالب مثلا ينتقل من السنة الأولى إلى الثانية بأربعة مقاييس (4) ديون ثم من السنة الثانية إلى السنة الثالثة كذلك بأربعة مقاييس (4)، فهل يعقل أن يدرس الطالب مقاييس السنة الثالثة مع ديون السنة الأولى إن لم يتحصل عليها ومقاييس السنة الثانية ، مع العلم أن هذا الانتقال قد يكون بمعدل اقل من ثمانية (8) في كل سداسي ، فالانتقال حسب قانون ل م د مرهون بالأرصدة المكتسبة في كل سداسي وليس بالمعدل السنوي، مع تحقيق شرط الثلث في سداسي أي عشرة 10 أرصدة، وثلثين في السداسي الآخر أي عشرون 20 رصيدا.

ISSN: 2253 – 0592/ الإيداع القانوني: 2751 – 2012 صنف (ج)

- عدم اعتراف الوظيف العمومي ببعض التخصصات، وهذا مما صعب على خريجي الجامعات الحصول على منصب شغل.

-نقص المرافق البيداغوجية والمخابر البحثية.

-نقص فادح في التأطير، خاصة إذا قارنا بين عدد الطلبة والأساتذة وفلسفة نظام ل م د.

7- 2- التعليم من حيث الاقتراحات :

- خلق استراتجيات من شأنها تسهيل إجراء التربصات الميدانية.

- تحديد الشريك الاجتماعي والاقتصادي وتوضيح دورهما في نظام " ل م د " .

- التفكير في إبرام اتفاقيات مع الشريك الاجتماعي والاقتصادي، وفتح قنوات استقبال خريجي الجامعة في سوق العمل، وذلك قبل اعتماد عرض التكوين.

_ وجود آليات من طرف الجهة الوصية تشجع الشريك الاجتماعي والاقتصادي الخوض في العملية التعليمية، واحتضان خريجي الجامعات بعد تخرجهم، كأن نقلص من نسبة الضرائب بالنسبة للمؤسسات المشاركة.

- تغليب النوعية على الكمية بالنسبة للطلبة، وذلك بإعادة النظر في الانتقال من طور إلى آخر.

- التخلي عن فكرة انتقال الطلبة من سنة تعليمية إلى أخرى بديون، أو يكون الانتقال بديون بفضل الحصول على الوحدة الأساسية والمنهجية.

- اقتراح أن يكون التعويض في جذع السنة الأولى في كل الاتجاهات – ما بين مواد الوحدات التعليمية والسداسي الأول والثاني – بينما يتم حصره في الجذع المشترك في السنة الثانية فقط

بين مواد الوحدات التعليمية دون السداسيات، والتخلي عن نظام التعويض في السنة الثالثة باعتبارها سنة التخصص، وعلى الطالب أن يتحصل على المعدل في جميع المواد، مما يضمن حسن تكوين هو تنمية مكتسباته وكفاءاته في التخصص.

- الإسراع بإدماج التخصصات الجديدة على مستوى الوظيف العمومي.

- تعويض مذكرة التخرج بتربص ميداني بحت في مرحلة الليسانس.

- إعادة النظر في عروض التكوين بالسنة للسنة الثانية ماستر، كأن نلغي الدراسة في السداسي الثالث، ونخصص السنة للملتقيات والتربص الميداني وإعداد مذكرة التخرج، حتى يكون لهذه الأخيرة قيمة علمية تعكس مستوى الشهادة.

- إعادة النظر في نقطة الأعمال الموجهة وذلك بإلغاء نقطة حضور الطلبة، فالطالب مجبر على الحضور، وعليه التقييم يكون بالدرجة الأولى على الامتحان بإضافة إلى المشاركة والعمل الشخصي، مع العودة إلى العمل بالنقطة الإقصائية.

ISSN: 2253 – 0592/ الإيداع القانوني: 2751 – 2012 صنف (ج)

- اقتراح ميادين فرعية تجمع فروع وتخصصات متقاربة، حتى يتسنى للطلبة التكوين الجيد في إطار التخصص، وكذا تسيير شؤون الطلبة بعقلانية ويسر، وعليه يدرس الطلبة في التخصص ثلاث سنوات، بدلا من سنة واحدة، كما هو موجود في عروض التكوين الحالية، وهكذا نضمن الجودة والنوعية.

- إعادة النظر في عروض التكوين لأن هناك الكثير من المقاييس ليست لها أي علاقة بتخصصهم على مستوى الماستر، كما أن الكثير منها مكرر بين الليسانس والماستر.

- اقتراح وجود امتداد بين الليسانس والماستر ،والحفاظ على أمهات التخصصات، وأشير في هذا الصدد إلى أن الوزارة عملت في السنوات الثلاث الأخيرة إلى تقليص عدد التخصصات في مرحلة الليسانس، وقامت بهذه المهمة اللجان البيداغوجية الوطنية للميادين ، حيث قامت كل لجنة بيداغوجية وطنية بمراجعة ميدانها وضبطت مقاييس الطور الأول (مرحلة الليسانس)ومفرداته، وعليه أصبحت البرامج موحدة على المستوى الوطني ،و هذا يتنافى مع روح ل م د، لأن التخصص بمقاييسه ومفرداته يكون حسب البيئة المتواجد فيها، فمثلا البيئة الصحراوية تختلف عن الشمال .

ضف إلى ذاك أن هذه اللجان أحيانا تصرفت بارتجالية بالقرارات التي تبنتها وضبطت بها مرحلة الليسانس، كاللجنة البيداغوجية الوطنية لميدان العلوم الإنسانية والاجتماعية، قامت بإلغاء كل التخصصات التي كانت موجودة ومعتمدة على مستوى شعبة علم الاجتماع، مبقية على تخصص واحد تحت تسمية **"علم الاجتماع"** وهذا الإجراء يتنافى مع:

- طموحات التكوين وينقص من خيارات الطلبة، يتناقض الإجراء ويتعارض مع فلسفة نظام ل م د، المشجع على فتح تخصصات ذات صلة بالمحيط الاجتماعي الاقتصادي وعالم الشغل.

- يعد اختزال شعبة علم الاجتماع في تخصص واحد بمثابة العودة إلى نظام الشهادات الذي انتهج خلال سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي.

- يقلص مرونة انتقال الطلبة بين الميادين وداخل الميدان نفسه.

- يضر هذا الإجراء كثيرا برغبة الطلبة، لأنه تم اقتراح ثلاثة تخصصات في كل من شعبة علوم التربية وشعبة علم النفس مقابل تخصص واحد في علم الاجتماع وهذا يعطي انطباعا للطلبة بأن الشعبتين المنتميتين لنفس ميدان علم الاجتماع، لها آفاق أوسع، مقابل خيارات محدودة لطلبة علم الاجتماع، لذلك فإن هذا الإجراء يحد في النهاية من إمكانية توسيع تكامل عوالم الشغل والتكوين.

- تتطلب خصوصية علم الاجتماع أن يكون فيه تخصصات.

7-3-الوصاية من حيث الو اقع:

- غموض شامل فيما يخص مفهومها.

- غموض في شروط تطبيقها.

ISSN: 2253 – 0592/ الإيداع القانوني: 2751 – 2012 صنف (ج)

- غموض في القوانين المسيرة لها.
- عدم توفر فضاءات وأمكنة خاصة بها.
- العزوف التام من قبل الطلبة عن حضورها.
-وجود غموض للمهام التي يقوم بها الوصي.

7- 4- الوصاية من حيث الاقتراحات :

- تقديم توضيح عن ماهية الوصاية وأهدافها.
- نشر ثقافتها وفلسفتها بالنسبة للطلبة والأساتذة على السواء.
- توضيح المهام المنوطة بالوصي.
-وجود آليات تجعل الطالب ملزما بحضورها.
- توفير فضاءات وأماكن إجرائها.
- يجب الوصي أن يكون من بين الأساتذة الأكفاء، ولا يفتح الباب لحاملي شهادة الماستر أو الدكتوراه لتأطير الطلبة.
- يتوج عمل الأستاذ الوصي بعلامة للطالب واحتسابها في كشف نقاط.

7 –5-الوسائل التعليمية والبيداغوجية من حيث الو اقع:

- نقص الوسائل التكنولوجية التي تسهم في سير الحسن للدراسة.
- عدم التحكم الجيد بكيفية استعمال هذه الوسائل، إن وجدت من قبل الأساتذة.
- عدم توفر شبكة الانترنت فيبعض الجامعات، مما يعرقل فكرة التكوين عن بعد، التي تعد من شروط تقييم المستوى التعليمي في الجامعة على الصعيد الوطني والدولي

7-6- الوسائل التعليمية والبيداغوجية من حيث الاقتراحات :

- توفير الوسائل التكنولوجية التي يستعين بها الأساتذة في شرح محاضراتهم وحصصهم التطبيقية.
- تخصيص دورات تكوينية للأساتذة حتى يتسنى لهم استعمال الوسائل التكنولوجية.
- تنظيم دورات تكوينية للأساتذة لتوضيح أهمية الوسائل التكنولوجية الجديدة في العملية التعليمية بالنسبة لنظام "ل م د".

7- 7- خلية الجودة من حيث الو اقع :

- لم تتجسد هذه الخلية على أرض الواقع لا من حيث المقر ولا الوسائل، وعليه لم تستطع مباشرة مهامها على مستويات: التعليم البحث العلمي، الحياة الطلابية .
- غموض مهام وأهداف هذه الخلية.

ISSN: 2253 – 0592/ الإيداع القانوني: 2751 – 2012 صنف (ج)

7-7-خلية الجودة من حيث الاقتراحات:

- توفير المقر والوسائل على مستوى كل الجامعات والكليات حتى يتسنى لها القيام بمهامها.
- تفعيل المهام التي تقوم بها هذه الخلية على أرض الواقع.
-وضع ميكانزمات لضمان هذا التفعيل.
- تطبيق الإطار القانوني على أرض الواقع، حتى يتسنى لهذه الخلية
القيام بالمهام المنوطة بها
- على الخلية أن تهتم بالمجالات التالية:
° جودة الإدارة من حيث حسن التسيير.
° جودة المكتبة من حيث التسيير والخدمات التي تقدمها ونوع الكتب المتواجدة فيها.
° جودة التدريس من حيث الكفاءة وطرق التدريس.
° الاهتمام بالحياة الطلابية من حيث التكوين، الفضاءات، الإقامة.
° الاهتمام بالعلاقات الإنسانية فيما بين الطلاب فيما بينهم، الأساتذة فيما بينهم الأساتذة والطلاب.

خاتمة:

رغم أن نظام ل م د لم يرق إلى المستوى المطلوب بسبب العقبات والعراقيل الكثيرة التي واجهته، لا تزال الوزارة الوصية والجامعات الجزائرية تعول عليه في تحقيق الكفاءة العلمية والمهنية، واللحاق بركب الأمم المتقدمة التي اعتمدت هذا النظام، فنظام ل م د يمثل اليوم تحديات في غاية الأهمية بالنسبة للأسرة الجامعية، فهو يعتبر خطوة مهمة في تدويل وعولمة التعليم العالي، وما يمكن قوله هو أن وزارة التعليم العالي والجامعات على السواء تنتظرهما الكثير من التحديات، يجب القضاء عليها أو على الأقـل
الحد منها، حتى نحقق أهداف نظام ل م د، أو على الأقل نصف ما توصلت إلية الدول الأوربية.
وعليه لا بد من إرادة سياسية قوية وشجاعة نعمل من خلالها على مراجعة نظام ل م د وتصحيح الأخطاء التي وقعنا فيها، لأننا مازلنا في حالة المخاض والاستقرار لهذا النظام.

قائمة المراجع:

1_ وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، الدليل العلمي لتطبيق ومتابعة ل م د ، جوان 2011 .
2_عن موقع (www. Ulum .nl) تاريخ التصفح نوفمبر 2015 .
3 – محمد منير مرسي ، الإصلاح والتجديد التربوي ، العصر الحديث ، عالم الكتاب ، القاهرة ، 1999.
4_ عن موقع (www.echouroukonline.com) تاريخ التصفح نوفمبر 2015 .
5_ موقع وزارة التعلم العالي بالجزائر (www.mesrs.dz) تاريخ التصفح فيفري 2016
6-عن موقع (www.ahewar.org)تاريخ التصفح ديسمبر 2015 .
7 – محمد بوعشة ، أزمة التعليم العالي بالجزائر والعالم العربي ، ط1 ،دار الجيل ،2006
8- بوفحلة غياث ، التربية والتكوين في الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 1992
9- رابح تركي ، أصول التربية والتعليم ، ط 2 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 1990 .

0592 – 2253 :ISSN/ الإيداع القانوني: 2751 – 2012 صنف (ج)